العدد (4131) السنة الخامسة عشرة - الخميس (8) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

السلطات تردّ على حوادثها الإرهابيّة "الفريدة" بحظر تجوال لأسابيع

الطارميّة لم تعد مدينة آمنة و4 عمليّات تطهير تفشل بتأمينها

لاحقت القوات الأمنية، أمس، امرأة كانت ترتدي ملابس سوداء وثارت حولها الشكوك بأنها تحمل حزاماً ناسفاً، وبعد مطاردة قصيرة فجّرت نفسها داخل مدرسة.
قبل ذلك بوقت قصير وقعت مجموعة من الجنود بينهم ضابط في كمين نصبه مجهولون ما أودى بحياة العسكريين في مكان قريب من حادث الانتحارية.

قوة عسكرية قرب سيارة مدمرة في الطارمية..ارشيف

□ بغداد / وائل نعمة

تلك الأحداث لم تقع في الموصل أو الحويجة، حيث المعاقل الرئيسة السابقة لتنظيم داعش، بل في قضاء الطارمية الذي لا يبعد سوى ٢٠ كيلومتراً عن مركز العاصمة بغداد.
ومنذ إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي، نهاية العام الماضي، عن هزيمة تنظيم داعش في البلاد، انحسرت الى حد كبير العمليات الانتحارية، خصوصاً التي تنفذها نساء.
لكنّ الطارمية، التي يقول مسؤولون إنها تضمّ خليطاً من البعثيين والسلفيين، مازالت تسجل حوادث أمنية فريدة، تُذكّر ببدايات ظهور التنظيم المتطرّف في ٢٠١٣.
وتحوّل مستنقع كبير في القضاء الى أشبه بمثلث برمودا، حيث يختفي المطلوبون والمسلحون داخله بشكل غامض، كما تدور حول المكان حكايات غريبة.
وتعرقل البركة المائية التي تسمى "الهورة"، وهي تسمية مصغرة من "الهور"، إعادة السيطرة على القضاء القريب من مناطق تقع جنوب صلاح الدين، كانت قد وقعت بيد تنظيم داعش قبل أكثر من ٣ سنوات.
كما لا يخلو الأمر في الطارمية من بعض الأفعال الاستفزازية التي تقوم بها عناصر أمنية، بحسب ما يقول مسؤولون وسكان في القضاء، حيث سجلت اعتداءات لفظية على الأهالي من تلك الجهات التي تقوم بتفجير منزل من يثبت تورطه بأعمال إرهابية.
وأعلنت قيادة عمليات بغداد، أمس، أن المرأة التي فجرت نفسها داخل مدرسة في الطارمية، كانت تنوي تنفيذ عملية انتحارية في منطقة حيوية في بغداد، من دون الكشف عن تفاصيل أخرى.
وقالت العمليات في بيان لها، إن عملية محاصرة الانتحارية جاءت "بعد معلومات استخبارات دقيقة"، مبينة أن "الحادث لم يسفر عن وقوع إصابات بشرية".
وأظهرت صور نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد وقت قصير من الحادث أضراراً بالغة أصابت البناية التي تضم مدرستي الساقية الابتدائية ومتوسطة الوليد.
ومنذ أول من أمس الثلاثاء، تفرض القوات الامنية حظر تجوال في القضاء، فيما لم تذكر قيادة العمليات الأسباب التي تقف وراء ذلك الإجراء.
لكنّ مصدراً أمنياً في القضاء أفاد في تصريح لـ(المدى) أمس بأن الحظر جاء على خلفية استهداف "سرية عسكرية" في كمين نصبه مسلحون شمالي الطارمية.
وأكد المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، أن "ضابطا برفقة عدد من جنوده قتلوا في القضاء بعدما استهدفت دوريتهم بعبوة ناسفة شديدة الانفجار".
وغالباً ما تعلن القوات الأمنية حظراً للتجوال في الطارمية، بسبب تنفيذ حملات اعتقالات بحثاً عن مطلوبين أو بعد أي تفجير.
وينتقد عدنان جميل المشهداني، عضو مجلس محافظة بغداد الذي تقطن عشيرته في القضاء، ما اعتبره "المبالغة" في فرض الإجراءات الأمنية هناك.
ويقول المشهداني لـ(المدى) أمس، إن "الحوادث الأمنية التي تجري بالطارمية، لا تختلف عما يحدث في أغلب المحافظات ومناطق العاصمة الأخرى". ولا يعرف السبب وراء ذلك التشدد.
ويتابع المشهداني: "في بعض الأوقات يغلق الطريق لأسبوع أو اثنين". ويضطر الموظفون في القضاء أغلب الأحيان، الى العودة لمنازلهم بعدما تمنع القوات الأمنية خروج أو دخول السكان.
وكانت قيادة عمليات بغداد قد نفذت في شهر نيسان الماضي، عملية السيل الجارف العسكرية. وبعد تدقيق السكان وجمع الأعتدة واعتقال المطلوبين، أطلقت لقب "المدينة الآمنة" على القضاء، في إشارة الى زوال الخطر هناك.
لكنّ الحوادث الأمنية لم تتوقف، واستمرت القوات الأمنية بالمداهمات، حتى بلغ الأمر ذروته في تموز الماضي حين قصفت طائرات مواقع داخل القضاء، وأسفر القصف عن مقتل مدنيين.
آنذاك قالت الروايات الرسمية، إن الغارة استهدفت مضافة لـ"داعش" بالاعتماد على معلومات دقيقة، لكنّ السكان أكدوا أن القصف طال مقهى شعبياً في القضاء وتسبب بمقتل شخصين وإصابة ٤ آخرين.
وكانت القوات قبل ذلك الحادث بأسبوعين، قد قتلت انتحاريين اثنين يرتديان حزامين ناسفين، قبل تمكنهما من استهداف تجمعات للمواطنين في مركز القضاء.
من جهته يقول رزاق حسين الفراجي، زعيم أكبر العشائر في الطارمية، في اتصال مع (المدى) أمس انه يسمع من القوات الامنية عن وجود انتحاريين وعناصر من "داعش" في القضاء "لكني لم أر أي شيء من ذلك".
ويشير الفراجي الى وجود مستنقع مائي كبير في الطارمية، يطلق علية اسم "الهورة" يعتقد بأنه يضم مطلوبين ومشتبه بهم، يستغلون كثافة الاحراش والبساتين من حوله.
وكانت العمليات العسكرية المتكررة في القضاء قد تسببت بهجرة عدد من المزارعين الذي استولى داعش على بساتينهم.
وبحسب المصادر، فقد نفذت القوات الامنية منذ العام الماضي، أكثر من ٢٠ عملية عسكرية، أسفرت عن تجريف وإحراق عشرات الدونمات الزراعية والبساتين في قضاء الطارمية.
وفي نهاية العام الماضي، عادت قيادة عمليات بغداد لتعلن إطلاق عملية عسكرية جديدة بعد بيانات سابقة عن تنظيف القضاء من الإرهابيين.
ووصل في كانون الأول الماضي، قائد عمليات بغداد اللواء الركن جليل الربيعي بنفسه لمتابعة العملية العسكرية، كما فرض في ذلك الوقت حظراً للتجوال.
وفي نهاية كانون الثاني الماضي، أعلنت المديرية العامة للاستخبارات في بغداد العثور على كدسين للعتاد في الطارمية.
وذكرت المديرية في بيان حينها، أن الاكداس كانت عبارة على بنادق قناص وقذائف هاون وصواريخ راجمة، فضلا عن مواد متفجرة وأسلحة كاتمة.

هورة الطارميّة

ويذكر شهود عيان في الطارمية لـ(المدى)، أن الحملات العسكرية المتكررة تفشل في وضع حد لتواجد المسلحين بسبب عدم السيطرة على "الهورة".
والهورة مستنقع مائي يمتد على مسافة أكثر من ٤ آلاف كم مربع، ويرتبط بمسار طويل من البساتين التي تتمتد الى الدجيل الواقعة في جنوب تكريت.
ويقول السكان إن "المسلحين يختفون داخل ذلك المكان ولا يعثر عليهم بعد ذلك وكأنه مثلث برمودا".
وفيما يتحدثون عن قصص تفيد بأن عملية اقتحام "الهورة" ترتبط بأوامر من القوات الامريكية، أعلنت القوات الأمنية أنها حررت المكان ٤ مرات!
وفيما تحاول القوات المشتركة السيطرة على هذه البؤرة عبر قصف بعيد باستخدام الهاونات، يؤكد السكان أن "بعض القوات الامنية تستفز الأهالي بعد كل حادث بالتجاوز لفظياً وإطلاق الرصاص بالهواء".
كما يذكر شهود العيان أن القوات الامنية فجرّت عدداً من الدور السكنية، عقب ثبوت تورط أصحابها بأعمال إرهابية، وهددت كل من يلقى القبض عليه بتهم الإرهاب بالإجراء ذاته.
اللافت في الطارمية، أن القضاء لم يسقط فعلياً بيد "داعش" في ٢٠١٤، باستثناء حركة بعض الخلايا النائمة داخله، لكنه كان قبل ذلك معقلا رئيسا لـ"القاعدة".
ويقول سعد المطلبي، عضو اللجنة الامنية في مجلس محافظة بغداد لـ(المدى) أمس، ان "بعض العشائر متمسكة بفكرة إسقاط النظام، وتتستر على الإرهابيين".
ويؤكد المطلبي أن الطارمية كانت "مكاناً لتفريخ قيادات حزب البعث والحرس الخاص في زمن النظام السابق"، مبيناً أنها تضم عدداً من السلفيين المتشددين الذين تحالفوا مع البعثيين بعد ذلك.

أجهزة تسريع النتائج وصلت إلى مخازن المفوضيّة.. والأخيرة تطلب أسبوعين للتدقيق

تنقّلات مرشّحي الانتخابات تُهدِّد بتأجيل تسليم قوائم التحالفات

بغداد / محمد صباح

قد تتسبّب التنقلات المتكررة لبعض المرشحين بين أكثر من تحالف وكيان في عدم الالتزام بالسقوف الزمنية المحددة والتأخر في تقديم أسماء المرشحين الى مفوضية الانتخابات.
وتشير التوقعات إلى أن أغلب الكيانات والتحالفات سترسل قوائم مرشحيها خلال الـ٤٨ ساعة المقبلة، أي في المدة المحددة لتلقي أسماء المرشحين.
في المقابل هناك من يتحدث عن نوايا مفوضية الانتخابات بتمديد عملية تسليم الأسماء يومين أو أكثر لمنح الكيانات فرصة أخيرة.
ويقول عضو مجلس مفوضية الانتخابات معتمد الموسوي في تصريح لـ(المدى) إن "عملية توزيع بطاقة الناخب البايومترية تسير بانسيابية عالية وبمعدل يومي يصل إلى مئة ألف بطاقة على مستوى كل المحافظات العراقية"، لافتاً إلى أن "عدد البطاقات التي وزعت لغاية أول من أمس الثلاثاء تجاوزت الخمسة ملايين بطاقة".
وكانت مفوضية الانتخابات قد كشفت لـ(المدى) في شهر كانون الأول الماضي أن عدد الناخبين الذين سيشاركون في الانتخابات يصل إلى ٢٤ مليون ناخب بعدما وصلت نسبة التحديث إلى ما يقرب من ٤٤٪.
ويشدد الموسوي على أن "المفوضية قادرة على استكمال توزيع كل البطاقات البايومترية التي يصل عددها إلى (١١) مليون بطاقة انتخابية إلكترونية ستمنح للناخبين الذين حدّثوا سجلاتهم وبياناتها من بصمة وصورة شخصية".
وأعلنت مفوضية الانتخابات، في وقت سابق، أنّ عدد التحالفات الانتخابية التي صادقت عليها بلغت ٢٧ تحالفاً، فيما بلغ عدد الأحزاب المنضوية في تلك التحالفات ١٤٣ حزباً سياسياً.
وحددت مفوضية الانتخابات العاشر من شهر شباط الجاري موعداً نهائياً لتسليم قوائم المرشحين، إلا أن الكيانات والتحالفات والأحزاب لم تسلم حتى هذه اللحظة قوائم مرشحيها، مما دعا المفوضية إلى مطالبتها بالإسراع لحسمها.
ويؤكد عضو مجلس المفوضين أن "كل التحالفات والكيانات والأحزاب لم تقدم لهذه اللحظة أسماء مرشحيها للمفوضية من أجل تدقيقها والمصادقة عليها"، محذرة أن "عدم تسليمها في التوقيتات المحددة سيؤثر ويربك كل الحسابات الموضوعة في الجدول العملياتي".
يتوجب على مفوضية الانتخابات أن تدقق بيانات المرشحين في هيئة المساءلة والعدالة والأدلة الجنائية ووزارة التعليم العالي للتأكد من عدم انتماء المرشحين إلى الأجهزة الأمنية.
كما يتعيّن عليها بعد إكمال فحص بيانات هذه الأسماء، إرسالها إلى الشركة الكورية المصنعة للأجهزة المسرعة، لكي تتم برمجتها في الأجهزة الإلكترونية مع وضع شعارات الكيانات والأحزاب والأسماء في أوراق الاقتراع.
ويدعو عضو مجلس المفوضية معتمد الموسوي "كل الأحزاب والكيانات المصادق عليها في مفوضية الانتخابات إلى الإسراع لحسم ملف مرشحيها".
ومن أجل تسريع وتيرة تدقيق هذه الأسماء حال وصولها من الكيانات والتحالفات اتفقت كل من مفوضية الانتخابات وهيئة المساءلة والعدالة على حسم تدقيق ومراجعة هذه القوائم في مدة لا تتجاوز الخمسة عشر يوماً.
ويلفت عضو مجلس المفوضين إلى أن "رئيس مجلس الوزراء أطلق تخصيصات مالية قبل يومين للمفوضية حيث وصلت الدفعة أولى البالغة ١٢٦ مليون دولار من أجل استكمال الاستعدادات اللوجستية للانتخابات".
ولجأت الحكومة إلى خيار السلف من أجل توفير الأموال التي تحتاج إليها مفوضية الانتخابات لدفع مستحقات الشركة الكورية الجنوبية المصنعة للأجهزة المسرعة لاستخراج النتائج تلافياً للوقوع في حرج التسديد بسبب الخلافات التي شهدها البرلمان على تمرير قانون الموازنة.
ويكشف عضو مجلس المفوضية معتمد الموسوي أن "جميع أجهزة تسريع النتائج وصلت إلى مخازن المفوضية الانتخابات البالغ عددها (٥٩٨٠٠) ألف جهاز، وتم أيضا الانتهاء من تدريب الكوادر التي ستعمل على إدارة هذه الأجهزة الإلكترونية"، لافتاً إلى أن هناك ٣٥٠ ألف موظف سينظمون إدارة الأجهزة الإلكترونية والعملية الانتخابية بشكل عام.
وبالعودة إلى تأخر وصول قوائم المرشحين من قبل الكيانات والتحالفات يوضح النائب السابق محمد سلمان الطائي ان "هناك حراكا كبيرا يجري داخل كل التحالفات والقوى والمكونات لحسم أسماء مرشحيها"، متوقعاً ان "أغلب هذه الأطراف سترسل قوائمها للمفوضية في غضون الساعات المقبلة".
وبيّن الطائي في اتصال هاتفي مع (المدى)، أن "هناك حركة تنقل بين المرشحين من تحالف إلى آخر ما أثر بشكل كبير على حسم الأسماء بشكل نهائي داخل التحالفات السنية والشيعية والكردية والمكونات الأخرى".
ويوضح النائب السابق عن ائتلاف العراقية، أن "بعضاً من المرشحين يبحث عن القوائم التي يضمن من خلالها الفوز بالانتخابات" ما ولّد حالة غير مستقرة بسبب تنقل المرشحين بين التحالفات، لافتاً إلى أن "القوى السنية تكاد تكون أكثر استقراراً من باقي القوائم والتحالفات وباتت قريبة من تسليم قوائم مرشحيها".
ويشير إلى أن، هناك ٢٢ حزباً سنياً ستشارك في الانتخابات المقبلة موزعين على تحالفات انتخابية ومتفقين على تشكيل ائتلاف بعد الانتخابات للمشاركة في تشكيل الحكومة المقبلة، كاشفاً عن "وجود رغبة لإعادة تجربة القائمة العراقية في انتخابات ٢٠١٠".

برلمانيّة تطالب بنقل المعتقلين إلى مراكز الاحتجاز الاتحاديّة

كردستان ترفع الستار عن عدد الدواعش في سجونها

بغداد / المدى

رفعت حكومة إقليم كردستان، الستار عن معلومات تفيد باعتقالها المئات من العرب خلال عمليات تحرير الحويجة أواخر العام الماضي.
وأكدت حكومة الإقليم، أنها تحتجز ٣٥٠ عنصرا من تنظيم داعش من الذين سلّموا أنفسهم للقوات الأمنية بالتزامن مع عملية الحويجة.
ومنذ تحرير الحويجة في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ وتواجه أربيل اتهامات بـ"اختطاف المئات من العرب الذين هربوا من مناطق جنوب كركوك وغربيها".
ونقلت مواقع التواصل الاجتماعي صورا، حينها، لعشرات المسلحين وهم يقفون في طوابير بانتظار تدوين معلوماتهم ونقلهم الى مراكز الاعتقال، فيما كان جنود البيشمركة ينظمون عملية اعتقالهم.
وفي مقاطع فيديو أخرى كان جنود البيشمركة يضربون عددا من الدواعش المعتقلين في مبنى مدمر في الحويجة.
وكان تحالف القوى العراقية قد حمل، مع انتهاء العملية العسكرية في المحافظة، حكومة إقليم كردستان "مسؤولية عمليات الخطف والقتل والتنكيل التي يتعرض لها العرب في محافظة كركوك".
وأضاف التحالف الممثل للمكوّن السنّي، إن "ما يتعرض له المكون العربي في محافظة كركوك من عمليات ممنهجة هو مخطط إجرامي يهدف إلى إبعاد العرب عن هذه المحافظة".
وقال منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كردستان ديندار زيباري في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنه "بالتزامن مع عمليات تحرير الحويجة سلم ٣٥٠ عنصرا من تنظيم داعش أنفسهم الى القوات الأمنية"، مبينا أن "هؤلاء اعترفوا بانضمامهم للتنظيم وأنهم انقطعوا عن ذويهم بسبب نقل عوائلهم الى مخيم جعيدة الذي تشرف عليه الحكومة الاتحادية مما تعذرت عملية تبليغ ذويهم عن مكان احتجازهم".
وأضاف زيباري، أنه "قبل عملية تحرير الحويجة سلّم نحو ١٠٠٠ شخص من تنظيم داعش ومن المتعاونين معهم أنفسهم الى الأجهزة الأمنية التابعة لإقليم كردستان، وتم احتجازهم في سجن مؤقت بمنطقة دبس ومن ثم نقلوا الى دوائر الآسايش في أربيل لعدم وجود سجن في كركوك".
وكانت حكومة إقليم كردستان ومنظمات حقوقية أعلنت وجود المئات من أعضاء تنظيم داعش في سجون إقليم كردستان.
وعقب ذلك، دعت النائبة عن ائتلاف دولة القانون عالية نصيف، الحكومة الاتحادية إلى نقل السجناء الدواعش إلى السجون الاتحادية.
وقالت نصيف في بيان تابعته (المدى)، إن "من الضروري أن تقوم الحكومة المركزية ووزارة العدل بنقل هؤلاء السجناء الدواعش إلى سجون اتحادية خاضعة لإشراف الحكومة".
وأضافت انه في حال "رفضت حكومة الإقليم تسليمهم فبإمكان الحكومة المركزية اللجوء إلى المحاكم الدولية واتهام السلطة المحلية في الاقليم بإيواء إرهابيين".